

ابن عبد السلام رحمه الله قال ان لنا قعدة وهي ان المذنب  
 يبي ويبيع حال تلبسه بالمحرم فعلا لمفسدة وكذلك جسد  
 انقضاه فعله وقيل ثوبته دفعا لما يتوقع منه لا اجل ما مضى  
 لانه لا يمكن دفعه بعد وقوعه واما بعد فعله وتوبته فلا  
 معنى للتوبيخ لاجل المستقبل لان التائب يغلب على الظن  
 انه لا يرتكب المحرم لان الازمنة والحروف مرادها تعالى ما تعان  
 من ذلك فلا يحتاج الى التوبيخ قال وادم جيل الله عليه وسلم  
 كان بعده المنة فلا يحسن لومه وقد جازاه عز وجل  
 انه تلب عليه واما عقب ادم على موسى كماله هذه القعدة  
 فكانت قال له كان الاصل ان لا يلام على تقدر لاسيما اذا انقضت  
 العبد بالتوبة انتهى وقال غيره في قوله جازاها ربه فتاب  
 عليه وهدينا فبك بدينا ورث غفوة وعفوا وهذا  
 واجتبا واستخلافا في الارض وفي قصة ادم ارشاد لذريته  
 الى طوبى التوبة بالاعمال الاقوال لتوسط ما قرب الوسايل **محمد**  
**فعل الله عليه وسلم** لكن بشروط الفوعة اليه وبه من لزوم الارب وصدق  
 الغض وحسن الظن وغير ذلك ليعجز له الا فتد اني التوبى المذكور  
**تمت** اعلم ان بعض العلماء قال لا يجوز الاحتجاج على المصنعة  
 بالقضاء والتدبر فان من احتج على مصنعه بذلك مستقدا انه في  
 ذلك يصير مجورا متصورا في وقوعه في المعصية سكرها على الائمة  
 بها تحفدا اعتقاد فاسد يشبهه اعتقاد الجبرية لان في هذا  
 اسطال التكاليف الشرعية وتعطيل الاحكام والحدود المشروعة  
 بل يبين ان يعلم ان الله تعالى جعل العبد مجبرا وعقلا به  
 الطاعة وما يرتب عليها وعرفه المصنعة وما يرتب عليها ثم جعل

للعبد

للعبد اختيارا واردة واعطاه قوة بقدرها على جلب  
 النفع مما يختاره لنفسه ويدفع بها الضرر مما يختار ابعاده عنه  
 وكلمة من فعل كل منهما فكما يمدح على الطاعة يذم على المعصية  
 فوقوعه في المعصية وفعله لما ذم الشرع بعد معرفته له  
 اختياري منسوب اليه مثل الكلد وشربه بالشهوة صار  
 عن ارادته وكذلك تركه لما هو مأمور به مما هو قادر على  
 فعله بلا مانع هو عاص بتركه ملوم على ذلك من كل عاقل مستحق  
 لما يرتب عليه من العقوبات في الدنيا والاخرة ولا يصح ان  
 يحتج على فعله او تركه بحض القضاء والتدبر الجارية على الانسان  
 بغير اختياره فان بعض العلماء فرق بين اكتساب الاختيار  
 وبين الاضطرار كحركة اليد مثلا فان ما كان منها بشرعية  
 وارتقا لا ينتسب للعبد بها جبر اضطراره الا اضطرار وما  
 كان من فعل العبد ونحوه له بارادته فهو منسوب له وان كان  
 كل واحدة من كونين لا تخلو عن القوة الالهية الا ان واحده  
 منحصرة للقدرة فلا لوم على صاحبها بخلاف غير المنحصرة وهذا  
 انما موضع كتب اصول الدين لكن مقتضى الابراء ذلك انما هو  
 بعض الناس هذه الشهرة موارا فاقضى الحال ذكر هذه  
 التهمة حفظا لمخالف الشهرة مرطفا ما يوردى الى الخطا لانه  
 او البعض من شريف تلك المنزلة ولازاله تلك التهمة وان كان  
 في الاجابة ما هو بلغ مما ذكره الا هذا في سيق على ما يليق  
 بفهم المتقاضي نيران الناظر لما ذكره مؤلفه ادم بشروقه  
**دوكر كتب الله نعتك قداي يحضر علينا ملة بعد ملة**  
 شروع الناظر في ذكر المشورات ومن يشترط ظهوره واخبر



هذه  
 نسخة  
 من  
 كتاب  
 شرح  
 اصول  
 الدين  
 لشيخنا  
 الفاضل  
 السيد  
 محمد  
 باقر  
 المجلسي  
 رحمه  
 الله  
 العلي  
 واله  
 وآله  
 الطاهرين  
 اجمعين  
 في  
 شهر  
 ربيع  
 الثاني  
 سنة  
 1269  
 هـ